وهكذا استمر الحال إلى أن تم اتخاذ القرار بتقسيم فلسطين، ووقوع الكارثة.

ومرة أخرى نسأل: ماذا كان الرد العربي على هذا القرار؟

عقد رؤساء وممثلو الحكومات العربية، سلسلة من الاجتماعات، في وزارة الخارجية المصرية، وذلك بين ٨ و١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧. وتمخض هذا المسلسل من الاجتماعات عن بيان جاء فيه:

«وقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم ان التقسيم باطل من أساسه، وقرروا كذلك عملا بإرادة شعوبهم ان يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الله باحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب. وسيرى العالم استحالة أخذ العرب بالعنف واخضاعهم للقوة أيا كان مصدرها...»

وأضاف البيان:

«وأما وقد تغلبت الشهوات والاغراض في ساحة الأمم المتحدة وأغلقت أبواب الحق والعدل في وجوه العرب، فانهم قد وطدوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها، وعلى السير بها حتى نهايتها الظافرة باذن الله».

وكالعادة، اتفق المجتمعون على مقررات سرية، ليس من بينها، مثلا، قرار بتشكيل قيادة عسكرية واحدة. بل إن الأدهى من ذلك هو ان بعض الدول العربية، أعربت في هذه القرارات السرية، عن موقفها الحقيقي من قضية الاشتراك في الحرب، وإن أقصى ما تستطيعه، هو المساهمة المعنوية والمادية في ارسال المتطوعين.

ولا أظن أن هناك من داع للاستمرار في سرد ما تلا ذلك من قرارات، اذ وقعت الكارثة وقامت اسرائيل، وبدأ الحديث يدور حول من يرث ما تبقى من فلسطين... وبقية القصة معروفة.

وإذا شئنا تلخيص سمات هذه الاستراتيجية، قبل الانتقال الى مرحلة ما بعد الكارثة، يمكننا القول:

أولا: انها كانت باستمرار من نوع ردود الفعل، ولم تكن مبادرة.

ثانيا: انها كانت باستمرار تعالج القضية باسلوب تكتيكي، وعلى مدى مستقبلي محدود.

ثالثا: انها كانت تفتقر الى المصداقية، على الرغم من اعتدال لهجتها وقراراتها.

رابعا: انها كانت تخضع لمناورات التمحور العربي، الذي كان يعكس نفسه باستمرار على النضال الفلسطيني.

خامسا: انها كانت خالية الذهن تماما من فهم حقيقة العدو الصهيوني، فكراً وتنظيماً وتحالفات.